بکوشش : محمدتقی دانش پژوه

قول الحسن بن سهل ابن الشمخ بن غالب فی الاخبار التی یخبر بها کثیرون

ابن السمح ابوعلی حسن بن سهل بن سمح بن غـالب از منطقیان عراق است وشارح کتاب «الطبیعة» ارسطو ودرج ۴۱۸/۲ درگذشته است. از اوست «جواب الحسن بن سهل بن غالب ابن السمح عن الغایة التی ینحو الانسان نحوها بالتفلسف» . رساله‌ای که اینک می بینیم از بهترین بحثهائی است که دربارهٔ خبر متواتر شده است .

میدانیم که از خبر متواتر در منطق ارسطو بدان اشارت شده و اصولیان و متکلمان از آن گفتگو داشته‌اند و یکی از مبانی تاریخ اسلام بشمار است (۱) . این رساله‌هم از جهاتی این مسأله را روشن میسازد .

نسخهٔ آن در موزهٔ بریتانیا Add 7473 برگهای ۳۳ پ - ۴۰ ر مورخ ۶۳۹است (فهرست قدیم۴۲۶ ص۲۰۶) ازاستاد بزرگوار آقای مجتبی مجتبی مینوی بسی سپاسگزارم که نگارنده را به‌این رساله راهنمایی فرموده‌اند.

۱- بنگرید به : دیباچهٔ عبدالرحمن بدوی بر کتاب الطبیعة - گفتار Sm. Stern در مجلهٔ همایونی آسیایی دربارهٔ ابن‌السمح - فهرست فیلمهای دانشگاه ص ۳۶۳ و۶۶۸ - نشریه ۴۴۷ : ۴

[۳۳پ] اللهأستكفى ، و به أستعين ، فهوحسبى كافياً و معيناً

بسم‌الله الرحمن الرحيم

قَوْلُ ٱلْحَسَنِ بْنِ سَهْلِ ٱبْنِ ٱلشَّمْخِ بْنِ غَالِبٍ
فِي ٱلْأَخْبَارِ ٱلَّتِي يُخْبِرُ بِهَا كَثِيرُونَ

قال : لماتردد بينى و بينك ايهاالاخ العزيز وجود النظير ، أطال اللهلى و بعدى بقاك ، من الكلام و الخوض الكثير فى الاخبار التى يخبر بهاكثيرون ، و أيهايجب التصديق بهلامحالة ، وأيهاليس‌يجب‌التصديق بهلا محالة ؛ اخترت ، أيدك الله ، ان اثبت ذلك لك ، فعملت مااخترته‌من ذلك ، توخياًلمرضاتك فيه ، واثبت ما قدرت على‌اثباته فى‌هذاالمعنى ، و لعل ذلك يسير من‌كثير يجب أن نتكلم به فى‌الاخبار ، و بالله أستعين و عليه أتوكل فهوحسبى كافياً و معيناً .

فأقول : انه قداختلف أهل النظرفى التصديق و التكذيب‌بالاخبار التى يخبربهاكثرة : فقال قوم : انكل خبريخبربه‌كثيرون يجب التصديق به لامحالة . و قادهاولاىٔ الى هذاالرأى ، ماوجدوه من اخبار يخبر بهـا كثرة ، و يعلم انها صادقة فيما يخبربه ، فيوجب ذلك التصديق بتلك الاخبار لامحالة ، كالاخبار عن البلدان ، و بالجملة الاخبار التى لايحسن بذى عقل العدول عن التصديق بها .

و قال آخرون : انه ولاشىٔ من الاخبار التى يخبر بهاكثرة يجب التصديق بهلامحالة ، وقادهاولاىٔ الى هذا الراى ماوجدوه من اخبار يخبر بهاكثيرون يقضى العقل بطلانها .

و قال آخرون : ان بعض الاخبار التى يخبر بهـاكثيرون يجب التصديق به لامحالة .

فغرضى‌فى‌القول ان ابين اى هذه الفرق الثلث‌مبطل ، و أيهامحق. والله‌الهادى الى‌كل حقيقة ، البادى بنفع جميع‌الخليقة ، [به] استعين و عليه أتوكل ، فهوحسبى و نعم الوكيل .

فأقول : أما القول بأن كل خبر يخبر به كثير يجب التصديق به لامحالة، فهو قول فاسد. و يتبين فساده . اما أولاً فانه يوجب على قايله القول بتفضيل انسان ما وترذيله معاً . و ذلك أنك اذا رجعت الى امة ما، وجدتها يخبر عن رئيس بها، بأخبار يتضمن فضايل ينسبها اليه، فيجب ان تقول فى رئيسها هذا: « انه فاضل » ، لقوله بأن كل خبر يخبر به [كثرة] يجب التصديق به لامحالة. و اذا رجعت الى امة اخرى مخالفة لتلك الامة فى فضل ذلك الرئيس ، وجدتها تخبر عن ذلك الانسان بعينه ، بأخبار يتضمن رذايل ينسبها اليه ، فيجب على هذا ان تقول فى هذا الانسان : « انه رذل » لقوله بأن كل خبر يخبر به كثرة يجب التصديق به لامحالة .

فيجب على القايل بأن : « كل خبر يخبر به كثرة يجب التصديق به لامحالة » ان يقول : بتفضيل [٣٤ ر] هذا الانسان و ترذيله معاً ، وهذا محال لزم القايل بأن : كل خبر يخبر به كثرة يجب التصديق به لامحالة ، فهذا القول اذاً محال .

مثال ذلك : انك اذا رجعت الى امة اليهود و امة النصارى الموافقة فى تفضيل موسى ، وان كانت اليهود يخالف النصارى فى تفضيل عيسى ابن مريم ، وجدتهما ينسبان الى موسى الفضايل ما هو مستفيض انهما ينسبانها اليه . ويجب أن يعلم : أن امة النصارى اخذت القول بالفضايل و الاعاجيب المنسوبة الى موسى ، من الكتب المعروفة عندهم بالعتيقة، وهى التوراة وكتب الانبياء ؛ الاان السلف الذى كان على عهد موسى ، وتنصر على عهد أصحاب عيسى ابن مريم ، كالروم و النوبة واليونانيين و الحبشة وباقى امم النصارى ، نقل الى خلفه قبل تنصره شيئاً من ذلك ؛ وانما صدق بما صدق به من ذلك، اما صدق بقول عيسى ابن مريم، وعيسى بن مريم أصحابه أخبروه بأن ما تتضمنه هذه الكتب هو حق، فصدق بالامور المنسوبة الى موسى ، لان تواريخ الروم و النوبة واليونانيين والحبشة وباقى امم النصارى تضمنت

ذکر شئ من أخبار موسی أوالاعاجیب المنسوبة الیه. فیلرجع الی کلامنامن حیث فارقناه .

و نقول : و اذا رجعت الی امتی المجوس و الصابة، وجدتهما تنسبان الی موسی ما هومستفیض انهما تنسبانهاالیه ، حتی انهما تخبران: بأن تواریخهما یتضمن أن فرعون ، هذا الذی کان موسی علی عهده بمصر ، بقی بمصر منذ هرب موسی الی البرالمعروف بالتیه سبع سنین وکسر . فتقول هاتان الامتان : بان المخبرین عن موسی بالفضایل یقولون : انموسی قال: ان فرعون هذا و جنده غرقوافی البحر ، عندأخذ موسی بنی اسرائیل و واخراجه ایاهم الی التیه . فقالت امتاالمجوس و الصابة : ان موسی هذا قدتزید فی خبره هذا ، الی غیر ذلک من الرذایل ینسبو نها الی موسی مما یزعمون ان تواریخهم تتضمنها .

فقد لزم القائل: «أن کل خبر یخبربه کثرة یجب التصدیق به» القول بتفضیل موسی و ترذیله معاً .

وکذلک نجدامم النصاری تخبرعن عیسی ابن مریم اخباراً تتضمن فضایله ینسبها الیه، ونجدامم المجوس و الصابة و الیهود تنسب الیه من الرذایل ماهومستفیض انها تنسبها الیه. أولها مایقال بحسن اللفظ : انه لایعرف له اب ولذلک نسب الی امه . و مایقول الیهود خاصة : من انه لماکبر غل من بیت المقدس اسماً من اسماء الله جل وعز ، وشق فخذه و خباه فیه ، قالواوکان یظهر به اعاجیب. قالت الیهود : واناتلطفنا فی التمکن منه فنجسناه، قالوا : فطار ذلک الاسم منه . فلم یظهر منه بعدذلک شئ من الاعاجیب البتة ،قالوا : فحینئذتمکنا منه فأخذناه و صلبناه (۳٤ پ) و قتلناه .

فیجب علی هذا الانسان، القول بتفضیل عیسی ابن مریم لان کثرة یخبرعنه بفضایل کثیرة، ویجب علیه ایضا القول بترذیله لان کثرة تخبرعنه عنه برذایل کثیرة . فقد لزم القایل : «أن کل خبر یخبربه کثرة یجب التصدیق به لامحالة» القول بتفضیل عیسی ابن مریم و القول بتر ذیله معاً .

وأما ثانياً فانك اذاسألت امتى المجوس والصابة، قايلالهما : هل يتضمن تواريخهما ذكرشئ من الاعاجيب المنسوبة الى موسى ، فانها كانت عنه بارض مصر و غيرها . اجا بوك على الانفراد و على الاجماع : ان تواريخها لاتتضمن ذكرى شئ منها البته .

فيقول قايل : انه ان جاز من امتى المجوس و الصابة ، و هما امتان مختلفتان لم يجمع لكلمتهم قط رئيس واحد ، أن يتواطؤا على كتمان هذه الامور العظام المنسوبة الى موسى ، وقد كان لها أصل ؛ فالاولى والاحرى ان يجوز من القوم الذين قدرأ سهم رئيس واحد وجمع كلمتهم ، ان يتواطؤا على الاخبار بامور لاأصل لها . الاأنه قد جاز من امتى المجوس والصابة ، و هما امتان مختلفتان لم يجمع كلمتهم قط رئيس واحد ، ان يتواطؤا على كتمان هذه الامور العظام المنسوبة الى موسى ، وقد كان لها أصل ؛ فواجب اذاً ان يكون الاولى والاحرى ان يجوز من القوم الذين قدرأسهم رئيس واحد و جمع كلمتهم ، أن يتواطؤ اعلى الاخبار بامور لااصل لها .

وظاهر أن هذا يوجب الشك فى خبر الكثرة الناقلة لاخبار موسى ، و قدلزم القايل ان كل خبر يخبر به كثرة يجب التصديق به لامحالة ؛ و والتصديق بخبر يخبر به كثرة قد ظهر من امره انه يجب التشكك فيه ؛ فخبرنا يخبر به كثرة يجب التشكك فيه بحسب هذا البيان ، و يجب التصديق به لامحالة بحسب الرأى نفسه ؛ فواجب اذاً : التشكك فى هذا الخبر ، والتصديق به لامحالة معاً ، و هذا محال لزم القول بأن كل خبر [يخبر] به كثرة يجب التصديق به لامحالة .

و أما ثالثاً فانك تجد أخباراً ترويها امم كثيرة يوجب العقل ببديهته بطلانها ، كالقول : بأن فلاناً سرق اسماً من أسماء الله عزوجل ، وشق فخذه و خبأه فيه ، و أن الاسم طار من فخذه لمانجس ، وماجانس هذا من الاخبار التى يردها العقل ببديهته . فيجب على القايل : « ان كل خبر يخبر به كثرة

يجب التصديق به لامحالة » أن يصدق بهذه الاخبار ، مع أن العقل ببديهته يوجب بطلانها. وهذا أيضاً محال لازم للقول بأن كل خبر يخبر به كثرة يجب التصديق به لامحالة، فهذا القول اذاً محال. وظاهر أنه اذا كان أحدا[جزاء] نقيض مامحالا ، فيجب ضرورة أن يكون الجزء الاخر منها حقاً لامحالة . فيجب اذاً ضرورة أن نصدق القول بأن : ليس كل خبر يخبر به كثرة يجب التصديق به لامحالة .

و أما رابعاً فغلط القايل [٣٥ د] بهذا القول ، و هو « ان كل خبر يخبر به كثير يجب التصديق به لامحالة » ، ظاهر . و ذلك انه من قبل أنه و جد أخبار ما يخبر بها كثير يجب أن يصدق بها لامحالة ، حكم على كل خبر يخبر به كثرة [يجب ان يصدق بها] لا محالة ، فنقل الحكم من جزء الى كل ؛ كمن يجد انساناً أبيض ، فيحكم بأن كل انسان أبيض . و غلط هذا ظاهر ، كذلك يكون غلط من وجد أخباراً ما يخبر بها كثرة يجب أن يصدق بها لامحالة ؛ فحكم : « أن كل خبر يخبر به كثرة [انه يجب ان يصدق بها] لامحالة » ظاهر أيضاً .

فأ ماالقول بأنه : « ولاشئ من الاخبار التى يخبر بها كثرة يجب أن يصدق به »، فهو قول يوجب على قايله: أن لايصدق بأن في العالم صقعاً يقال له الصين ، لاو لأنه قد كان فى العالم ملكا يقال له الاسكندر ، الى غير ذلك من التكذيب بأخبار مستفيضة ، لايحسن بذى عقل عارف باستفاضتها على الوجه الذى هى به مستفيضة ، التكذيب بها ، بل يجب البدار الى التصديق بها .

واذا بطل السبب الكلى القايل : « ولاشئ من الاخبار التى يخبر بها كثرة يجب التصديق به » ، فيجب أن يثبت نقيضه . و نقيضه هو أن « بعض الاخبار التى يخبر بها كثرة يجب أن يصدق به »

و غلط القايل بأ نه : « و لاشئ من الاخبار التى يخبر كثرة يجب التصديق به » ظاهراً ؛ و ذلك أنه وجد بخبر مايخبر به كثرة كذباً ، فحكم على

كل خبر يخبر به كثرة انه كاذب ، فنقل ايضاً هذا الحكم من جزء الى كل.

فنقول الان : انه قد استقر الامر على صدق السبب الجزوى القايل انه : « ليس كل خبر يخبر به كثرة يجب التصديق به لامحالة » ، لكذب الايجاب الكلى القايل : « ان كل خبر يخبر به كثرة يجب التصديق به لامحالة ». و استقر الامر ايضاً على صدق الايجاب الجزوى القايل : « ان بعض الاخبار التى يخبر بها كثرة يجب التصديق به » ، لكذب السلب الكلى القايل انه : « ولاشئ من الاخبار التى يخبر بها كثرة يجب التصديق به » . و اذا كان هذا هكذا ، فظاهر أنا نحتاج الى تدبر ، حتى يتضح بذلك أى صنف من أصناف الخبر الذى يخبر به كثرة يجب التصديق به لامحالة وأى صنف من أصنافه ليس يجب التصديق به لامحالة .

فأقول : ان الخبر الذى يخبر به كثرة ينقسم بحسب ماهو مستفيض شايع و غير ماهو مستفيض شايع ، الى ماهو مستفيض عند امم كثيرة ، يعلم من حالها فى الاخبار به أنه لاتثبت به على القصد الاول شيئا تروم اثباته به ، ولايبطل به ايضاً على القصد الاول شيئاً تروم ابطاله به ، وانما يعرض ان يثبت به شئ أو يبطل به شئ . و هذا الخبر يجب على كل عاقل عالم بأن: هذا(١) الخبر هذا حكمه ان يصدق به .

و أما ان لايكون مستفيضا عند امم كثيرة ، بل عند امة واحدة أو امتين ، تثبت به على القصد الاول شيئاً تروم اثباته به ، أو تبطل به على القصد الاول شيئاً تروم ابطاله به ، لانه يعرض من الاخبار به اثبات [٣٥ پ] شئ اوابطاله . و هذا يجب على كل عاقل عالم بأن : هذا الخبر هذا حكمه ان يتوقف عن التصديق به ، لانه لايؤمن أن يكون قد حمل هذه الامة اوالامتين أسارها(؟) لاثبات ماتريد اثباته أوابطال ما تريد ابطاله ، على افتعال ذلك الخبر والتشاعر بانه يثبت شيئاً تروم اثباته به أوابطال شئ تروم ابطاله ، فاخبرت به من غير أن يكون قد كان الامر على ما أخبرت به .

١ـ متن : هذه

فان قال قايل : انه اذا كانت الامة أو الامتان كثرة لايجوز عليها التواطؤ ، فيجب التصديق بخبرها شيئاً ان يقصد به شيئاً تروم اثباته أو ان يبطل به شيئاً تروم ابطاله به .

فنقول : أما أولا ، فانه ليس السبب الموجب للتصديق بالخبر ، هوأنه يخبر به كثرة لايجوزعليها التواطؤ ؛ بل السبب الموجب للتصديق للخبر ، هوأن المخبر به ، واحداً كان اوكثيراً ، يجب ان لايتهم أوأن لايتهموا بالتزيد فيما يخبر أو يخبروابه. ألاترى : انا قدنصدق الواحد فيما يخبرنا به ، اذاكان بحيث لايتهم بالافتعال فيما يخبر به ، كواحد من الانبياء عليهم السلام . فقد ظهر بهذا الكلام : أن السبب الموجب لان يصدق بالخبرهوأن المخبر به،واحداً كان أوكثيراً ،هوأنه لايتهمأولايتهموا فيما يخبر و يخبر و ابه بالتزيدفيه .

و أما ثانياً ، فانه وان كانت هذه الكثرة ، قدقيل فيها : انه لايجوز عليها التواطؤ ، و سلم هذا ؛ فقد يجوزأن يكون ذلك الخبر الذى يخبر به هذه الكثرة، نشافيها على طريق التشاعر ، وهذا يكون أنيكون هذا ابتدأ بهذا الخبر واحداً من الامة ، وشعرالباقون بأن هذا الخبر يسندشيئا يريدون اثباته ، أو يبطل شيئاً يريدون ابطاله به ، فيخبرون بذلك الخبر. وهذايدخل فى صنف آخر من أصناف الاخبار ، و هوالذى يكون فى الاصل ضعيفاً و و يقوى ، و هذا سنذكره عن قرب .

فقد ظهر كل من واحد من هاذين الوجهين: بطلان القول بأنه : اذا كانت الامة أوالامتان كثرة لايجوزعليها التواطؤ، وأخبرت بخبرما؛ فيجب التصديق بخبرها . بليجوز التصديق بخبرها ، اذا ابرئت من جميع أسباب التهمة فيما تخبربه . فأما ان وجد فيها ، ولوسبب واحد من أسباب التهمة فيما تخبر به ، فواجب أن لاتصدق فيما تخبر به .

وأحد اسباب التهمة فيما تخبر به الكثرة ، وهوالتعصب لمن تخبر

عنه ، أو التعصب على من تخبر عنه . فقد ظهر بهذا الكلام : أنه متى كان المخبرون مع كثرتهم متعصبين لمن يخبرون عنه ، اومتعصبين عليه ، أو يتهمون بدينك ، فواجب أن يتهمون فيما يخبرون به. ولذلك لايجب التصديق بخبرهم . اللهم الاأن يوجب دليل عقلي يدل على صحة خبرهم .

و ينقسم الخبر الذى يخبر به الكثرة ايضاً ، بحسب قوة أصله و ضعف أصله ، الى ماهو فى الاصل قوى ، بأن يخبر به كثرة لايوجد فيها ولا سبب واحد من أسباب التهم بالتزيد والافتعال فيما يخبر به ، وهذا [٣٦ر] أما ان يبقى على قوته ، و هذا يجب على كل عاقل بأن هذا الخبر هذا حكمه ، يصدق به .

و أما أن لايبقى على قوته و لاضعف . و هذا اما ان يعلم انه قد كان فى الاصل قويا و ضعف ، و هذا يجب ايضا التصديق به .

و اما ان لايعلم انه قد كان فى الاصل قويا و ضعف ، وهذا اما ان يوجد دليل عقلي يدل على صحته . فان و جد دليل عقلي يدل على صحة هذا الخبر ، فواجب على واجد ذلك الدليل التصديق بذلك الخبر .

و ان لم يوجد دليل عقلي يدل على صحته ، فواجب التوقف عن التصديق به .

و اما ان يكون الخبر فى الاصل قوياً ضعيفاً ، بان يخبر به قوم يوجد فيهم سبب او اكثر من سبب يجوز مع ذلك ان يتهموا فيما يخبرون به الافتعال ، وهذا اما ان يبقى على ضعفه ، و هذا يجب ان لايصدوق به ، الاان يوجد دليل عقلي يدل على صحته . و اما أن لايبقى على ضعفه ، بل يقوى وينتشر و يصير فى كثرة متباعد الا قطار و الاوطان ، و هذا اما ان يعلم انه قد كان فى الاصل ضعيفا و قوى ، و هذا يجب ان لايصدق به ، ولايغتر بانتشار فرعه ، بل يجب ان يردالى اصله . فكما انه فى الاصل يجب ان لايصدق به ، فكذلك يجب ان يكون فرعه ، اللهم الاان يوجد دليل عقلي يدل على صحته ، فحينئذ يجب التصديق به .

و اما ان لایعلم انه قدکان فی‌الاصل ضعیفا و قوی ، و هذا فظاهر من امره انه یجب ان یتوقف عن التصدیق به . فان وجد دلیل عقلی یدل علی صحته ، فحینئذ یجب علی واجد ذلک الدلیل العقلی التصدیق به . وان لم یوجد دلیل عقلی یدل علی صحته ، فیجب التوقف عن التصدیق به .

و یجب ان تعلم : ان کل واحد من الاخبار التی هی فی الاصل قویة و تضعف ، قد یجوزان تخرج من الضعف وتعود الی‌القوة . فان‌علم من حال هذه الاخبار انها قدکانت فی الاصل قویة ؛ فواجب ان یصدق بها بقیت علی قوتها ، اوخرجت من القوة الی الضعف ، اوعادت خارجة من الضعف الی القوة . فانه ظاهر من امرها : انه کیف تصرفت احوالهافی الخروج من القوة الی الضعف ، اوالرجوع من الضعف الی‌القوة ، فواجب ان یصدق بها . هذا مع العلم بانها قدکانت فی‌الاصل قویة . وان لم یعلم حالها فی الاصل ، و وجدت ضعیفة او قویة ؛ فواجب ان یتوقف عن التصدیق بها . فان وجد دلیل‌عقلی یدل‌علی صحتها ، صدق بها ؛ والا ، توقف عن التصدیق بها .

وکذی یجری امرالاخبار التی‌تکون فی‌الاصل ضعیفة و تقوی ، فی‌انه قدیجوز ان تخرج من القوة الی الضعف‌و تعود الی القوة . فان علم من هذه الاخبار : انها قدکانت فی الاصل ضعیفة و قویت ، فواجب الایصدق بها . [۳٦ پ] واحری من‌ذلک کثیراان عادت‌خارجة من القوة الی الضعف . فان امرهذه‌کیف تصرفت‌احوالها فی التنقل من‌الضعف‌الی القوة و من القوة الی الضعف مع العلم‌بانها قد کانت فی‌الاصل ضعیفة ، موقوف علی التصدیق بها علی ان یوجد دلیل عقلی یدل علی صحتها . فان وجد ؛ والا ، فظاهر من امرها : انه یجب التوقف‌علی‌التصدیق بها .

وکذلک یجری امرالاخبار المستفیضة عندامم کثیرة ، یعلم‌من حالها فی الاخبار بها : انها لاتثبت بها شیئاً یروم‌اثباته بهاعلی‌القصدالاول ، ولا تبطل بها علی القصد الاول شیئاً یروم ابطاله بها . و قسیمتها و هوان

لايكون مستفيضة عندامم كثيرة ؛ قديجوز ان ينتقل من الاستفاضة الى استفاضة ، و من الاستفاضة الى استفاضة . و هذا يجب ايضا ان يرد الى اصولها و يتد بر امرها بحسب ماقيل فى الاخبار التى هى فى الاصل قوية. وقسيمتها وهى التى هى فى الاصل ضعيفة .

وظاهر من هذا الكلام : ان من وجد خبراً مستفيضا عندامم كثيرة لايقصد بالاخبار هو اثبات شئ يروم اثباته على القصد الاول و لايبطل بالاخبار به شيئاً يروم ابطاله به على القصد الاول ايضا ؛ فواجب عليه التصديق به لامحالة .

فان وجد خبراً مستفيضا عندامم كثيرة لايوجد فيها ولاسبب واحد من اسباب التهم فيما يخبر به ، وبقى على قوته ، اوخرج من القوة الى الضعف ، اورجع من الضعف الى القوة ؛ فواجب عليه التصديق به ؛ من غير حاجة الى طلب دليل عقلى يدل على صحته ؛ هذا مع علمه بانه فى الاصل قوى .

و اما ماكان من الاخبار قويا و ضعف ، ولم يعلم حال اصله ولا حاله بالجملة ، و هذا يكون بان لايعلم حال المخبرين به : هل يوجد فيهم سبب او اكثر من سبب من الاسباب التى يجوز معه اومعها بانيتهموا فيما يخبرون به ؛ فواجب الا يصدق به الابعد وجود دليل عقلى يدل على صحته.

وهذه قسمة ينحصر فيها ماقيل فى الاخبار ،

فى الاخبار التى يخبر بها كثرة :

[٣٧ ر]

هذا الخبر

اما ان يكون شايعا ذايعا عند امم كثيرة ، يعلم من حالها فى الاخبار به : انها لاتثبت به	و اما ان لايكون شايعاً ذايعاً عند امم كثيرة بل عندامة واحدة او اوامتين ، تثبت به على القصد الاول شيئا تروم

شيئاً تروم اثباته به على القصد الاول ، ولايبطل به على القصد الاول شيئاً تروم ابطاله به . و هذا ظاهر من أمره انه يجب على كل عاقل عالم ، بان هذا الخبر هذا حكمه ، ان يصدق به .

اثباته به ، اوتبطل به على القصد الاول شيئاً تروم ابطاله به . وهذايجب على كل عاقل عالم بان هذا الخبر هذا حكمه ، ان يتوقف عن التصديق به ، ولذلك يجب ان لايحتج به فى اثبات شئ ولافى ابطاله ؛ اللهم الاان يوجد دليل عقلى يدل على صحته ، فحينئذ يجب التصديق به ، والاحتجاج به .

فهذه قسمة الخبر ، بحسب ماهو شايع ذايع و غير شايع ذايع . و قد ينقسم الخبر الذى يخبربه كثرة على نحو آخر و هوبحسب قوة اصله و ضعفه هكذا :

والصورة على ماظاهر الورقة [۳۷ پ]

فهذه هي قسمة الخبر الذى يخبر به كثرة بحسب قوة اصله وضعف اصله . وهذا لما كان من الاخبار يتضمن اخباراً بشئ يجوزه العقول ، فاما ما كان من الاخبار يتضمن اخباراً بشئ هو ظاهر الامتناع ، فالعقول السليمة ترده بنفس فطرها .

وقد ظهر مما قيل ان ثلثة اقسام من اقسام الخبر الذى يخبر به كثرة يجب التصديق بكل واحد منها من غير حاجة الى دليل عقلى يدل على صحته (١). احدها ما كان مستفيضا عند امم كثيرة يعلم من حالها فى الاخبار به انها ليست به على القصد الاول شيئاً يروم ان يثبته به ، ولا يبطل به على القصد الاول شيئاً يروم ابطاله به ، وانما يكون كل واحد من هاذين فى هذا الصنف من اصناف الاخبار على القصد الثانى و بطريق العرض . اعنى ان يعرض من ذلك ان يثبت به شئ او اشياء او يبطل به شئ او اشياء .

و انما زدنا على قولنا : يخبر به امم كثيرة هى الزيادة ، وهى قولنا نعلم من حالها فى الاخبار به انها لا يثبت به شيئاً او اشياء على القصد الاول ، ولا نروم ان نبطل به شيئا او اشياء ، للفرق بين هذه الكثرة وبين اخبار تخبرها كثرة يثبت بها على القصد الاول ما نريد ابطاله ، فان هذه يجب ان يتهم فيما يخبر به ، لانه يومن ان يحملها ايثار اثبات ما يريد اثباته او ابطال ما يريد ابطاله على التز يد فيما يخبر . فلذلك زدنا هذه الزيادة.

واخر منها ما كان فى الاصل قويا وضعف ، وعلم انه قد كان فى الاصل قويا.

و قد ينقسم الخبر ايضا بحسب قسمة الامور ، اذ كان خبراً عن الامور ، و اذا رجعنا الى الامور علمنا ان منها ما هو ضرورى الوجود فى نفس ذاته ، و منها ما هو ممتنع الوجود ، حتى انه لا يمكن ان يوجد البتة ، و و منها ما هو ممكن الوجود .

اما ما هو ضرورى الوجود فى نفس ذاته فالامور انفسها تقرر فى عقولنا وجوب وجوده على ما هو عليه . فاذا ورد خبر بان هذا الشئ الضرورى

(١) اصل : صحة

الوجود فی نفس ذاته یتضمن انه لیس بموجود علی ماهو علیه، فالعقول توجب بطلان هذا الخبر . فان کان الشئ یعلم انه ضروری فی نفس ذاته ببدایة العقول ، کالحکم بان الکل اعظم من جزوه ، او کالحکم بان الاشیاء التی کل واحد مساولشئ واحد بعینه هی متساویة ، فورد خبر یتضمن ان الکل لیس اعظم من جزوه ، اوان الاشیاء التی کل واحد منها مساولشئ واحد بعینه لسیت متساویة ، او یتضمن امکان الایوجد کل واحد من هاذین کذلک ؛ فالعقل ببدیهته یرد کل واحد من هاذین الخبرین ، اذ کان عالما ببدیهته بصحة نقیض کل واحد منها .

وان کان الشئ یعلم ان ضروری فی نفس ذاته لا ببدایة العقول ، بل یعلم انه کذلک باستنباط و برهان ، مثال ذلک العلم بان کل ضلعین [۳۸ پ] من اضلاع مثلث مستقیم الخطوط اعظم من الضلع الباقی ، فان هذا یعلم انه کذلک ببرهان . فان ورد خبر یتضمن ان ضلعین من اضلاع مثلث مستقیم الخطوط هما اصغر من الضلع الباقی او مساویان للضلع الباقی ؛ فان العقل یرد هذا الخبر ، لان البرهان قد او ضح نقیضه .

وکذلک یجری الامر فیما هو ممتنع الوجود ، حتی انه لایمکن ان یوجد البته ، فان هذا منه مایعلم انه ممتنع ان یوجد البتة ببدایة العقول ، ومنه ما یعلم انه کذلک بضرب من الاستنباط و البرهان . فان ورد خبراً متضمنا لامکان وجود ما هذا حکمه ، او ضروریة وجود ما هذا حکمه ، فالعقل یرد ذلک الخبر اما بالبدیهة و اما بان البرهان قد اثبت نقیضه .

فهذا مایقال فی الاخبار الواردة عن الامور الضروریة الوجود او الممتنعة الوجود .

فاما ماکان من الامور ممکن الوجود ، فماکان منها محسوسا و حاضراً لدینا بحواسنا عند تمکنها من ادراکه ؛ تقرر فی نفوسنا صحة صحیحه و سقم سقیمه ، وان کان حاضر الدینا و حواسا غیر متمکنة من ادراکه ، و رمنا ادراکه ؛ تلطفنا فی التوصل الی ادراکه حسا .

و ما كان منها غير محسوس لنا ، فهذا اما ان يكون في نفسه غير محسوس ، بل يتوصل الى العلم به بضرب من الاستدلال على صحته ان كان صحيحا ، او سقمه ان كان سقيما ؛ فالعقل يحصل احد الجايزين فيه بضرب من الاستدلال .

مثال ذلك انه لايعلم بالحواس ان هذا المريض ينفعه الفصد اولا ينفعه الفصد ، بل العقل يجوز في اول الامر ان يكون النافع له احد هاذين ، فاما ان يعلم ان احد هاذين الممكنين نافع لهذا المريض ، فهو من الامور المكنة عند من هو غير عالم بصناعته الطب المدركة لاحسا ، بل هو مما يستنبط بدليل ماخوذ من صناعة الطب . و ظاهر من هذا و نظيره ، ان المعول على تحصيل احد الجايزين فيه انما هو موقوف على ما يخرجه الدليل العقلي من ذلك .

و اما ان يكون في نفسه محسوسا الا انه غير حاضر لنا ، و هو مما قد كان و فقد و لم يحضر وجوده متيالفا البتة ؛ فيحتاج في ان يعلم في ذلك ان رمنا علمه الى خبر يحج . و هذا اما ان يكون خبر امستفيضا لايحسن بمن عرف استفاضته التصديق به ، و اما ان يكون خبرا قويا في اصله ، ويبقى على قوته على ماذكر ، و اما ان يكون خبرا قويا في اصله و يبقى قو [ته ثم] يضعف و يعلم ان قد كان في اصله قويا ، و اما خبراً يدل الدليل العقلي على صحته .

و قد ظهر من هذا الكلام ان الخبر الذى يحج ينقسم اربعة اقسام :

احدها ماكان عند امم كثيرة لاتقصد في الاخبار به اثبات شيء تروم اثباته به ، ولاتبطل شيأ تروم ابطاله به .

و آخر منها ماكان في الاصل قويا و بقى على قوته .

و آخر منها ماكان في الاصل قويا وضعف ، وعلم انه قد كان في الاصل قويا . و هذه ظاهر من امرها انها مستغنية عن دليل عقلي يدل [على]

صحة واحد واحدمنها حتى يصدق بكل واحدمنها .

و آخرمنها مايحتاج فى التصديق به الى دليل عقلى يدل على صحته. فهذا الصنف من اصناف الخبرالذى يحج . فيجب علينا لتتميم قولنا هـذا الى ان نخبر عن المقدمات التى منها يؤلف الدليل العقلى الذى يدل علـى صحة هذاالصنف من الاخبار ، وتبين بعدذلك كيف صارالامر على ما ذكر من احوال هذه المقدمات .

فنقول : اما الاخبار عن هذه المقدمات، فيكون على العموم وعلى الخصوص . اما على العموم فان هذه المقدمات يجب ان يكون ماخوذة اما من اخبار مستفيضة عندامم كثيرة على النحوالمذكور ، و اما من اخبار تنتهى على طريق التحليل الى هذه الاخبار ، و اما من اخبار هى فى الاصل قوية و يبقى على قوتها ، و اما من اخبار ينحل الى هذه ، و اما من اخبار قدكانت قوية و ضعف ، و علم انها قدكانت فى الاصل قوية و ضعف ، واما من اخبار تنحل الى هذه .

و اما على الخصوص فهى التى تكون فى علم علم و صناعة و صناعة و شريعة شريعة .

و المقدمات التى تؤلف منها دليل يدل على صحة واحد من هذه الاخبار المشكوك فى صحته ، هى ماخوذة اما من اخبارمستفيضة عندجميع اهل ذلك العلم او تلك الصناعة او تلك الشريعة ، او عند اكثر هم ، او عند المشهورين جدا منهم ، او عند ذوى النباهة منهم ؛ وامامن اخبارتنحل الى اخبارمستفيضة عند جميع هاولاى ، اوعند اكثرهم ، اوعندالمشهورين جدا منهم ، او عند ذوى النباهة منهم .

و اماكيف صارالامركذلك اعنى انه على هاذين النحوين مـن العموم و الخصوص المذكورين هاهنا . يجب ان يوجد المقدمات التـى يولف منها دليل دليل يدل على صحة واحدمن هذه الاخبار المشكوك فى

صحته ، فيبين من النظاير هكذا، هو ظاهر انا اذا اردنا ان نبين شيئاً من الاعداد مشكوكافي صحته ، انما يولف الدليل على صحته، اما من مقدمات اول ما خوذة من صناعة العدد ، و اما من مقدمات تنتهى على طريق التحليل الى هذه المقدمات ، لامن مقدمات ما خوذة [٣٩ ب] من صناعة الطب اومن صناعة النجوم .

وكذلك اذا اردنا ان نبين شيئا مشكوكا فى صحته من الهند سيات انما يؤلف الدليل على صحته ، اما من مقدمات اول ماخوذة من صناعة الهندسة، و اما من مقدمات تنحل الى هذه المقدمات ، لامن مقدمات ماخوذة من صناعة النجوم او من صناعة الطب .

وكذلك اذا اردنا ان نبين شيئا مشكوكا فى صحته من الاخبار ، فيجب ان يؤلف الدليل على صحته ، امامن مقدمات ماخوذة من اخبار مستفيضة ، عندامم كثيرة على النحو المذكور ، و اما من اخبار تنتهى على طريق التحليل الى هذه. و باقى ما قيل فى ذلك بالواجب صار ذلك كذلك .

و ذلك ان المقدمات الماخوذة فى تبين كل مطلوب يجب ان تكون مناسبته لذلك المطلوب ، فالمقدمات الماخوذة فى تبين شئ من الاخبار يجب ان يكون ايضاً ماخوذة من الاخبار على الانحاء المقدم ذكرها .

فهذا ما اقوله فى المقدمات التى تؤلف منها الدليل على ما يشك فى صحته من هذه الاخبار و فى تبيين [انه] كيف صار ذلك كذلك .

و قد ظهر من هذا الكلام ان هذا الخبر الذى يستنبط حكمه فى فى الصحة بدليل عقلى ، يجب الا يراعى فى صحته امر الكثرة المخبرة به . و لذلك لو قدر نا انا قد عاصر نا الكثرة التى منها نشأ هذا الخبر وهى مخبرة لنا بان حكم هذا الخبر هو الحكم الذى كشفه لنا الدليل العقلى عن حكمه . لما زاد نايقينا فى ان حكم هذا الخبر هو الحكم الذى قد كشفه لنا الدليل العقلى عن حكمه ، لان الدليل العقلى قد كشف لنا ان هذا الحكم هو حكم هذا الخبر . و لوقدرنا ايضا قد عاصر نا الكثرة . وهى ممسكة عن اخبار

بهذا الخبر اصلا ، لما اضعف ذلك يقينافى ان هذا هو حكم هذاالخبر ، لان الدليل العقلى فيه وثق لنا ان هذا الخبر هذا حكمه . ولو قدرنا انا قد عاصر نا تلك الكثرة ، وهى مخبرة لنابان حكم هذاالخبر بضد ما اظهره لنا الدليل العقلى من امره ؛ لقد كنا نوافقها موافقة نقضى بها الى انها متزيدة فى اخبارها لنا بما اخبر تنابه من امر هذا الخبر. وكان ذلك كذلك ، لان الدليل العقلى قد كشف لنا ان حكم هذا الخبر هو مقابل لما اخبر تنابه تلك الكثرة

وقد تبين ايضا ان هذا الذى بيناه والطريق الذى نهجناه فى استنباط صحة الخبر الذى يتشكك فى صحته ، هوشئ يجب ان يعول عليه ويصغى اليه ، و هوايضا مباين لما يقوله قوم يرومون ان يبينوا هذا الخبر بطريق آخر ، و هوالا يزيد واشيئاً على ان يز عموا ان سلفهم القريب منهم نقل اليهم عن سلفه القريب منه و هذا عن سلفه القريب [٤٠ ر] منه الى ان ينتهوا الى الى الكثرة التى منها نشأ هذا الخبر ، و يزعمون ان هذه الكثرة نقلت الى خلفها ، هذا الخلف نقل الى خلفه ، و هكذا جرى الامر الى ان انتهى النقل اليهم .

فان هذه دعوى يتمكن من التفوه بها كل من يزعم ان له نقلا . و ايضافان هذا القول هو داخل فى معنى التقليد ، و خارج عما يوجبه النظر السديد . و ايضافانه كما ان فرع تلك الكثرة التى منها نشأ هذا الخبر مشكوك فى قوله ، لانه متهم با لتعصب ، وان هذا الخبر نشأفيه بالتشاعر ؛ كذلك يجب ان يكون تلك الكثرة التى منها نشأ هذا الخبر مشكوك فى قولها ، و كما احتاج خبر الفرع الى دليل عقلى يدل على صحته ، كذلك لايحتاج خبر الاصل الى دليل عقلى يدل على صحته .

فاذقد بينا اى الاخبار التى يخبر بهاكثيرون يجب العدول عن التصديق به (ا) ، وايهايجب التصديق به لامحالة (ب) ، وايهايجب التوقف عن التصديق به الى ان يدل دليل عقلى على صحته (ج) . واى المقدمات يجب

ان توخذ فى صحة مايراد تبيينه من الخبر المشكوك فى صحته (د) ، وكيف صار ذلك كذلك (ه) ، وتبين بتبيين هذا ان هذا هو الذى يجب ان يعول عليه ، و يصغى اليه فى تبيين صحة مايشك فى صحته من الاخبار المشكوك فى صحته (و) ؛

فلنختم كلامنا هـذا بحمد الله ، و الثناء عليه وله ، ذى الجود و الحكمة و الحول ، ولى العدل و واجب العقل . الحمدلله كثير ادايماً خالصا كما هوله اهل .

نجز كتاب الحسن بن سهل بن الشمخ بن غالب : فى اصناف الاخبار التى يخبر بها كثرة ، ايها يجب العدول عن التصديق به ، وايها يجب التصديق به ، وايها يجب ان يتوقف عن التصديق به . والحمدلله دايماً ، و بهاستعين .